

# النظام الدولي حاضره ومستقبله ومآلاته على إفريقيا في ضوء الأحادية القطبية

■ د. مصطفى عثمان إسماعيل

وزير الخارجية السابق

## Abstract:

*The International New Order; its Present, Futures and the impact on Africa.*

*This paper talked the issue of globalization and the new international order and its reflections on the situations in the developing countries in general, and Africa in particular.*

*The paper highlighted the theoretical foundations on which the new international order was based, and investigated the terminologies related to it and interpreted its cultural and political indications.*

## الملخص:

يتناول هذا البحث قضية العولمة والنظام الدولي الجديد، وانعكاساته على أوضاع الدول النامية عامة وإفريقيا على وجه الخصوص بحسبانها الأكثر تأثراً بالمتغيرات المتلاحقة التي أحدثتها موجة العولمة، ويقدم البحث عرضاً للأسس النظرية التي نشأ في ضوءها النظام الدولي الجديد والمصطلحات المرتبطة به. وسعى لتفسير دلالاتها الثقافية والسياسية، وكذلك يناقش المدارس والاتجاهات الفكرية التي حاولت تفسير معطيات هذا الواقع الجديد أو التبرير له، يوضح هذا البحث، بالنقد والتحليل،

الفلسفة الذرائعية للولايات المتحدة الأمريكية، ويغطي المجالات التي شملتها العولمة، ومدى تأثير ذلك على الوضع في إفريقيا اقتصادياً وثقافياً وسياسياً، وأخيراً يعمل على تحليل بيئة النظام الدولي الجديد وآلياته في ظل السياسة الخارجية للولايات المتحدة الأمريكية، وانعكاسات ذلك على مستقبل القارة الإفريقية.

## مقدمة :

بنهاية الحرب الباردة، وإعلان الرئيس الأمريكي جورج بوش «الأب» تدشين نظام عالمي جديد في 1991م، كانت إفريقيا قد فقدت عدداً من أهم أنصارها على الصعيد الدولي، حيث تنكك الاتحاد السوفيتي وانهار حلف وارسو، وضعف دور دول شرق أوروبا في التأثير على الشأن العالمي، وهي التي كانت فيما مضى تدعم قضايا إفريقيا في المنظمات الدولية وخاصة الأمم المتحدة. هذه الأحداث الكونية جعلت القارة الإفريقية تواجه واقعاً دولياً جديداً أعيد ترتيبه ليتوافق ومقتضيات النظام العالمي الجديد ومطامع قطبية أحادية تهيمن فيها دولة عظمى ذات أهداف توسعية واستعمارية استحدثت من أجلها مفهوماً جديداً لمنظومة إدارة الشأن العالمي عرف فيما بعد بالعولمة (Globalization).

هذا الواقع الدولي الجديد وكما يشير سيفرين روجومامو "أعاد ترتيب أولويات الشأن الإفريقي على الصعيدين المحلي والدولي، فمحلياً ووجهت الدول الإفريقية بتحديات جديدة أضيفت إلى ما تواجهه هذه الدول سلفاً من تساؤلات حول وضعها التنموي والسياسي والأمني، حيث أصبح وضعها يوحى بالصراعات الدائمة وعدم الاستقرار المستمر، نتيجة لفقدانها مساحة المناورة التي كانت تمتلكها أثناء المنافسة بين القوتين العظميين في الماضي، أما دولياً فتمثلت أهم التحديات في مواجهة متطلبات الاندماج في صيغة نظام جديد يعتبر العالم بأجمعه مسرحاً لنشاطاته ويختزل الحدود السياسية للدول، ويعيد تكييف مفهوم السيادة ليتوافق ومشروع الهيمنة الأحادية الذي تقوده الولايات المتحدة الأمريكية"<sup>(1)</sup>.

إن النظام الدولي الجديد، القائم على أسس فكرية يؤمن أصحابها بعالمية القيم، ووحداية الثقافة والفكر الاقتصادي والسياسي، جاء وهو يحمل بين طياته الكثير من التحديات والرؤى التي سعى منفذوه إلى تغيير وجه العالم بأسره من خلالها، وتشير الكثير من الأبحاث والدراسات إلى أن تأثيره على الدول النامية والفقيرة في آسيا وإفريقيا كان أبلغ وأوضح، فمنظومة القيم الغربية التي جاءت بها رياح العولمة وجدت في عدم الاستقرار السياسي والأمني والاقتصادي المائل في إفريقيا مجالاً لإجراء التجارب، انطلاقاً من واقع ضعف الدولة في إفريقيا سياسياً، وتشتت جهودها ومواردها في ملاحقة تنفيذ الصفات الاقتصادية المفروضة عليها من قبل أذرع ومؤسسات هذا النظام الجديد كالبنك الدولي والأمم المتحدة وغيرها من الأدوات<sup>(2)</sup>، أما ثقافياً فقد كان للتطور التكنولوجي الذي صاحب انفجار العولمة دوره في تمكين الدول الغربية من فرض ما تؤمن به من قيم ثقافية على بقية

المجتمعات حول العالم، وبالرغم من روح المقاومة التي اتسمت بها بعض الدول في إفريقيا تجاه تحديات العولمة، إلا أن آثارها تظل ماثلة في الكثير من الدول الأخرى، وبالرغم من الانتقادات التي وجهت لهذا المنظور الجديد للشأن العالمي، والسلبيات التي صاحبت تطبيقه، إلا أن هناك الكثير من الإيجابيات التي يمكن التعرف إليها من خلال أعمال أبحاث والتقييم العلمي السليم.

### الدلالات اللغوية والنظرية للعولمة وعلاقتها بالأحادية القطبية :

إن كلمة عولمة، في معناها الاصطلاحي واللغوي تحمل ما يكفي من الدلالات على أنها مفهوم غربي صرف. وهذا الرأي يؤيده ما ذهب إليه الكاتب والمحلل السياسي د. حسن حنفي الذي يقول: «إن العيب هو البداية بالمفهوم الغربي الواحد ثم التعثر في إيجاد مرادف له باللغة العربية. وكأن المشكلة في قصور اللغة العربية على نقل المصطلح الأجنبي الواحد، مع أنها قضية الترجمة في كل اللغات عندما يتم نقل لفظ من لغة إلى أخرى. فقد تم نقل لفظ Globalization إلى الفرنسية Mondialization ، ولم يكن ذلك قصورا في اللغة الفرنسية، بل إن لفظ العولمة اشتقاق من لفظ عالم Globe الذي يقابل World ، وليس من الكوكب الذي يقابل Universe ، مما يجعل البعض يفضل لفظ كوكب على عولمة<sup>(3)</sup> ولكن اليوم ساد مصطلح العولمة في البحوث الأكاديمية وفي الصحف ووسائل الإعلام المختلفة وفرضت وجودها أكاديميا وإعلاميا مما يعني انزواء المقترحات الأخرى للترجمة.

بوجه العموم، ظهر المصطلح على الصعيد الأكاديمي أول مرة بداية الستينيات عندما استعمله المحامي الأمريكي المتقاعد كرنفينك كلارك، المستشار الفاعل لعدد من وزراء الخارجية في البيت الأبيض في الثلاثينات والأربعينيات من القرن الماضي، لكنه ورغم الظهور المذكور، لم يدرج تعبيرا عاما في الفكر السياسي إلا بعد ثلاثين سنة على وجه التقريب. وكان أول من استخدمه بمعناه الحالي أواخر الثمانينات غورباتشوف 1989م، وبوش 1990م، والأمم المتحدة 1991م<sup>(4)</sup>.

ظهر مصطلح «النظام العالمي الجديد» على لسان جورج بوش الأب (1989-1993م)، ولم يدرك حينها الكثير من الأمريكيين خفايا التفاصيل، أما الفقرة الثالثة فقد ظهرت على لسان جورج بوش الابن (2001م) عقب أحداث 9/11، حينما قال: «الحرب الصليبية». لكن الإعلام الأمريكي سارع إلى طمرها، لأنه كشف عن خفايا الحقيقة، ولو كان شتراوس<sup>(5)</sup> حيا لعنفه بلا تردد<sup>(6)</sup>.

ويكشف واقع الأحداث أن أمريكا قد مارستها على العراق والصومال وأفغانستان، وما زالت تمارسها أبشع ممارسة في العراق ومنذ الاحتلال عام 2003م. هناك رأي يقول إن بدايات استخدام مصطلح العولمة تعود إلى عقد السبعينيات من القرن العشرين عندما أصدر مارشال لوهان كتاب حرب القرن الكونية ثم تبعه كتاب برزنسكي مستشار الأمن القومي في عهد الرئيس الأمريكي كارتر، أمريكا والعصر الإلكتروني»، حيث أوضح الكاتبان الاتجاه الذي بدأ يفرض نفسه آنذاك على صعيد العلاقات الدولية بالتأثير المتبادل بين مختلف دول العالم. ومع بدايات عقد التسعينيات وانتهاء الاتحاد السوفيتي، بدأ الحديث من جديد عن بروز نظام عالمي جديد ليوكب التغيرات الجذرية في مستوى معادلات القوة العالمية. إن العولمة متعددة الأبعاد هي سياسة أيديولوجية، ثقافية، والواقع يشير إلى

كثير من التحولات في مجالات إنتاج السلع والخدمات والأموال والبشر والمعلومات والتأثيرات البيئية، وكذلك الأعراف والثقافة.

«تعتبر العولمة مزيجاً متبايناً من الروابط والعلاقات المتداخلة التي تتجاوز الدولة القومية، (وضمنياً المجتمعات)، وهو ما يصنع النظام العالمي الجديد. إنها تحدد عملية يمكن أن يترتب عليها للأحداث والقرارات والأنشطة في جزء ما من العالم نتائج مهمة بالنسبة للأفراد والجماعات في أجزاء أخرى بعيدة حول الكرة الأرضية<sup>(7)</sup>.

يقول الدكتور محمد عبدالقادر حاتم: يرى فريق من المفكرين أنه بعد انهيار الاتحاد السوفيتي، وجدت الولايات المتحدة نفسها القوة العظمى الوحيدة في عالم هو نفسه يزداد ترابطاً وتقارباً، ذلك التقارب الكبير في مجالات السياسة والاقتصاد والمعلومات، وقد واكب إدراكنا لهذه الأوضاع الجديدة حقيقة مفادها أن الولايات المتحدة تمثل ركناً أساسياً في هذه المجالات، إن لم يكن الركن الأوضح فيها، الأمر الذي أوجد صعوبة في التفرقة بين ما هو عولمة وما هو أمريكي، مما أوجد ذلك التداخل بين مفهومي العولمة والأمركة<sup>(8)</sup> إذ حاول بعض الباحثين ربط العولمة بالأمركة، وعارضهم كثير من الباحثين في الجانب الآخر، إلا أنه بعد العام 2001م بدأ هذا الرأي يأخذ مصداقية كبيرة بعد أن تعرضت الولايات المتحدة لأحداث الحادي عشر من سبتمبر، وسارع كثير من الزعماء إلى إعلان استنكارهم لهذه العمليات الإرهابية. وحاول المجتمع الدولي أن يفكر في طرق عملية لحفظ الأمن والسلم الدوليين، فاقترح البعض الحلول العسكرية، مما جعل بعض المفكرين يخشون من أن تتحقق تصورات صمويل هنتجتون حول صراع الحضارات إلى واقع. ولأن العولمة، بقدر ما أدت إلى ظهور قوى مهيمنة أدت أيضاً إلى ظهور حركات ودول مناهضة لتلك الهيمنة.

يقول الدكتور محمد عبدالقادر «تستخدم الولايات المتحدة سلاحاً جديداً يتمثل في الضغط السياسي وفرض عقوبات اقتصادية والتهديد بالقوة العسكرية أو أحياناً استخدام القوة العسكرية، ولاتراعي الولايات المتحدة إلا مصلحتها الوطنية في كل هذه الإجراءات<sup>(9)</sup>.

الجدير بالذكر أن وزارة الخارجية الأمريكية قد أصدرت في إبريل 2001م، أي قبل أحداث 11 سبتمبر، تقريراً عن الإرهاب وضعت فيه سبع دول على رأس ما أسمتهم الدول الراحية للإرهاب الدولي وهي على الترتيب: كوبا، إيران، العراق، ليبيا، كوريا الشمالية، السودان، سوريا. الملاحظ أن هذه الدول هي دول عربية مسلمة رافضة للتغيرات في النظام الدولي مقاومة له أو الدول الأخرى شيوعية تعمل على مقاومة محاولات الولايات المتحدة للانفراد بالوضع الدولي وتسييره حسب مصالحها الاقتصادية والأيدولوجية.

يقول الدكتور محمد عبدالقادر إن الأمم المتحدة هي والقانون الدولي الحالي في طريقهما للتهاميش، ويظهر الاستعمار بوجه جديد، امبريالية تسيطر سياسياً واقتصادياً وثقافياً على العالم<sup>(10)</sup>. ويتفق معه اليسار المعارض الذي يرى أن العولمة ماهي إلا ظاهرة استعمارية تجسد رغبة النصف الشمالي للأرض في فرض سيادته على الجنوب وتحويله إلى تابع لمراكز الثقل الاقتصادي والإشعاع

الحضاري في الشمال. وكذلك يرى أنه محاولة لهيمنة نمط الإنتاج الرأسمالي على ما سواه، مما يعنى بسط النفوذ الاقتصادي، الذي يؤدي بدوره إلى مزيد من الفقر والتبعية والتهميش، إضافة إلى تجميد المقدرات الإنتاجية في الدول الفقيرة نتيجة للتطور الكبير لوسائل الإنتاج في الدول المتقدمة واحتكارها للتكنولوجيا والمعلومات والمعرفة. وهناك تحول مهم وهو الإنتاج الثقافي، حيث يقول بلقزيز «الإنتاج الثقافي وتوزيعه أصبح الآن بيد الشركات الكبرى، والحقيقة هي ما ينشره الخبر وطريقة رواية الخبر، وتحولت الثقافة من المكتوب إلى المقروء، ومن الرواية وإلى السرد إلى الوسائل السمعية والبصرية الحديثة. أما من حيث المضمون، فثقافة العولمة هي ثقافة الكسب السريع والإيقاع السريع والتسليّة الوقتية.. فالعولمة هي الاسم الحركي للأمركة<sup>(11)</sup>. إذ أنه بعد سقوط أحد قطبي القوى العظمى، الاتحاد السوفيتي، انفردت الولايات المتحدة الأمريكية بدفة القيادة في العالم باعتبارها القوة العظمى.

إن التحول في بنية النظام لدولي قد جاء دون تدرج زمني منطقي، أي فور زوال نظام القطبية الثنائية الفجائي. صحيح أن هناك بعض التدرج النسبي في التغييرات الدرامية في مفهوم كينونة الدول وطبيعة حدودها وسيادتها. إن الطفرة المذهلة في وسائل الإعلام والاتصال قد ألفت الحدود الجغرافية للدولة القطرية بمعناها التقليدي فسادت مظاهر الترابط والاتصال بين سائر شعوب المعمورة، غير أن استعراض ذلك في إطار سيادة مبدأ القوة من جانب القطب الأوحده، أدى إلى ما شهدته البشرية من شعور وتنام بالخطر وغياب الأمن الدولي الجماعي بل انعدام الاستقرار الإقليمي.

صحيح أن نهاية الحرب الباردة بالنسبة للعالم الثالث كانت تعني نهاية الاستقطاب الحاد الذي كان محتملا بين القطبين، والذي انعكس على العديد من النزاعات والصراعات الإقليمية، ولاسيما في إفريقيا ومنطقة العالم الإسلامي في الشرق الأوسط. لكننا اليوم نشهد استقطابا يتم من قطب واحد ويقوم على تأمين المصالح الحيوية للقوة الكبرى الوحيدة، والأمثال لسطوتها، ليس من جانب الدول النامية التي لا حول لها ولا قوة، بل حتى من جانب المؤسسات الدولية التي ما أنشئت إلا لإقرار وإنفاذ الميثاق والقانون الدولي وحماية الشرعية.

أما أوروبا التي كان من الممكن أن تمثل قطبا موازيا، ورغم تقاربها الأيديولوجي مع الولايات المتحدة، فقد كانت تعاني من الصدمات المتكررة التي تعرضت لها بسقوط الاتحاد السوفيتي، حيث بدأت الأنظمة الجديدة بوسط وشرق أوروبا تبحث عن هوية جديدة تجمعها مع أوروبا الغربية، والتي بدورها كانت مشغولة بترتيب بيتها الداخلي الجامع، حيث كانت ألمانيا تسعى للتوحيد. أما على الصعيد الحضاري والثقافي فقد أدت نهاية النظام العالمي ثنائي القطبية إلى بروز عدة مصطلحات كان أبرزها مصطلح نهاية التاريخ للمفكر الأمريكي الياباني الأصل فرانسيس فوكوياما ثم نظرية هنتجتون حول صدام الحضارات، وغيرها من الرموز والمسميات التي ترسم ملامح المرحلة الجديدة<sup>(12)</sup>.

ممكن سقوط الاتحاد السوفيتي والتحويلات الكبيرة في أوروبا الولايات المتحدة من الهيمنة المطلقة

على الأوضاع الدولية، وتعززت السيطرة الأمريكية أكثر بعد عملية عاصفة الصحراء التي وجهتها ضد العراق وإخراج العراق من الكويت. هذه الأحداث أعطت الولايات المتحدة الفرصة لصياغة ما اسمته بالنظام العالمي الجديد المحكوم بالتفوق العسكري، ومحاولات خلق واقع لا يستند إلى القوانين السائدة إنما يصنع قانونه من خلال الواقع. وبعد هذه التحولات تأثر النظام الدولي متمثلاً في ميثاق الأمم المتحدة التي لم تعد قادرة على مواكبة التحولات في الساحة الدولية، بل استطاعت الولايات المتحدة تجاوزها، بل وتسخيرها في كثير من المواقف والأزمات السياسية والأمنية الدولية، فأصبحت أداة في يدها. هذه الأحادية والتفرد الأمريكي بالشؤون العالمية قد أضر كثيراً بالعلاقات الدولية، بل وأدخل العالم في أتون الحرب الكونية الثالثة التي بدأت مع احتلال كل من العراق وأفغانستان، كجزء مما عرف بالحرب الأمريكية على الإرهاب.

وختاماً يمكن القول أنه في مرحلة النظام الدولي الجديد نشأت ثلاثة اتجاهات يمكن أن نقول عنها ثلاث مدارس:

### الاتجاه الأول الاتجاه الواقعي:

برز هذا الاتجاه بعد فشل الأمم المتحدة في الحفاظ على السلم والأمن الدوليين. ونشط مروجو هذا الاتجاه بعد انهيار الاتحاد السوفيتي وانفراد الولايات المتحدة بالسيطرة على العالم. فجاءت كتابات منظرو الاتجاه الواقعي أو المدرسة الواقعية تحض على أن تظل الولايات المتحدة الأمريكية القوة العظمى بلامنازع. وأن تعمل جاهدة للسيطرة على انتشار الأسلحة النووية وكل أسلحة الدمار الشامل. وأن تحاصر بل وتضرب الدول التي تحاول أن تمتلك هذه الأسلحة، كما حدث ذلك مع العراق ويحدث الآن مع كوريا الشمالية وإيران، ويمكن القول إن هذه المدرسة دعت إلى استخدام المنظمات الدولية كواجهة والقانون الدولي كرادع، والمجتمع الدولي كقوة ضغط.

### الاتجاه الثاني الاتجاه الاقتصادي:

يذهب منظرو هذا الاتجاه أو هذه المدرسة إلى ضرورة تركيز الولايات المتحدة على المسائل الاقتصادية وجعلها هدفاً رئيسياً في سياستها الخارجية لأن الصراع العالمي في المرحلة القادمة سيكون صراعاً حول امتلاك القوة ومنافسة دولية حول التجارة والثروة. ويرى هؤلاء أن اليابان كقوة اقتصادية عملاقة ستكون العدو الأول للولايات المتحدة في المرحلة القادمة<sup>(13)</sup>. وركز الكاتب هنا على اليابان فقط، ولكن سلاح الاقتصاد استخدمته الخارجية الأمريكية في علاقاتها مع العديد من الدول، خاصة الدول التي صنفت بأنها عدو، فقد مارست الولايات المتحدة عليها المقاطعة الاقتصادية، ودعت المجتمع الدولي إلى مقاطعة هذه الدول اقتصادياً وحرمانها من فرص الاستثمار والمعونات الاقتصادية، وفرص التنمية. وقد كان السودان من ضمن هذه الدول التي عانت من المقاطعة الاقتصادية كما هو وارد في باب سابق. ومن قبل العراق وحالياً وسوريا وإيران. وكذلك استخدم سلاح الاقتصاد في تهديد العديد من الدول لتترجع عن بعض مواقفها التي تتعارض مع مصالح الولايات المتحدة الأمريكية أو إسرائيل.

## الاتجاه الثالث الاتجاه الحضاري :

ويرى منظرو هذا الاتجاه أو هذه المدرسة أن الصراع القادم سيكون حول الحضارات، ولذلك فإن على الولايات المتحدة أن تسعى لمواجهة بعض الثقافات ذات الطابع الدولي، خاصة الإسلام السياسي، الذي أصبح يهدد الكثير من حلفاء الولايات المتحدة في المنطقة العربية، ويقود هذه المدرسة صمويل هنتجتون محرر دورية <sup>(14)</sup> Foreign Affairs. سخرت هذه المدرسة أدوات الإعلام والبحث الأكاديمي وجماعات اللوبي المختلفة لإعلان الحرب على الحركات الإسلامية بتياراتها المختلفة باسم الإرهاب، باعتبارها تمثل المفهوم المتداول لديهم للإسلام السياسي. وقد وجد هذا التيار في أحداث 11 سبتمبر ذريعة لإيجاد الشرعية لضرب التيارات الإسلامية والدول التي تتبنى توجهها إسلامياً صريحاً كالسودان وإيران وبعض الحركات والتيارات المتنفذة في بعض الدول. هذه المدرسة أيضاً تعتبر أن الثقافات الشرقية عمومها هي القوة المناهضة لثقافة الغرب التي ستقود معها الصراع القادم بعد انهيار الاشتراكية التي كانت المنافس القوي لليبرالية الغربية.

وعلى أية حال، هذا الفصل هو فصل نظري فقط بينما لا يمكن الفصل عملياً بين هذه المدارس أو التيارات، إذ أنها كلها متمثلة في مجموعة المحافظين الجدد. وتزداد أهمية كل تيار أو مدرسة في مرحلة من المراحل، بينما تتضاءل في مرحلة أخرى، أو وفقاً للظروف الدولية المحددة. ويتضح هذا الأمر في المطالب القادمة من الدراسة.

## مجالات العولمة :

تمددت العولمة إلى المجالات المختلفة وتجمعت في: القوانين، والاقتصاد. ويمكن تفصيلها واحدة بعد الأخرى:

ففي مجال القوانين سعت الولايات المتحدة والدول المتحالفة معها إلى تقنين وضع يكفل لها السيطرة والحفاظ على مكانة القوة.. ومن أمثلة تلك المراكز، ما يتعلق منها بالأمم المتحدة والاتفاقيات الدولية ومنظمة التجارة العالمية. فاستناداً إلى تفوقها العسكري، شرعت الولايات المتحدة - منذ حرب الخليج 1990م - إلى صياغة ما أسمته بالنظام العالمي الجديد، الذي كانت ملامحه تتجاوز المنظمة الدولية، وبصورة مألوفة من قبل واشنطن، كما حدث في حالة قصف مصنع الشفاء للأدوية عام 1998م، بالسودان، والتدخل في الصومال وأفغانستان ويوغسلافيا، كل ذلك بتجاوز المواد التي تحد من ذلك في ميثاق المنظمة الدولية، وكله جاء تذرعا بمحاربة الإرهاب، فيما كانت الحقيقة هي الدأب في تأكيد التفرد الأمريكي، إنفراداً بحكم العالم، من واقع السيطرة العسكرية على مناطق حيوية بعينها - كالخليج العربي - أو القضاء على شتى التهديدات بشكل حاسم، أو استهداف الصين والعمل على تغيير نظام حكمها، أو تطوير نظام جديد بغية ردع الأنظمة المتمردة على النسق الأمريكي، وقد طرأ تغيير عدلت به هذه الإستراتيجية ضماناً لتلافي ما جابهته من مخاطر في أفغانستان والعراق، وقد سميت الاستراتيجية المعدلة بالقوة الرخوة، التي تتجنب إثارة العداوات في محاولاتها إقناع الآخر بالاتباع دون إكراه، مثلما يقول جوزيف ناي.

أما في المجال الاقتصادي، فتنهض منظمة التجارة العالمية، لتجسد واقع الاتفاقيات التي توصلت إليها الدول في مجال تحرير التجارة، لتعبر المنظمة في نهاية المطاف عن فكرة «العولمة المقتننة» في بعدها الاقتصادي.

ومن جانبها، خرجت الولايات المتحدة وهي على يقين بأن سلاح المرحلة المقبلة، هو الاقتصاد العالمي الحر عابر القارات والقوميات، من أجل التحكم في العالم المستهلك عبر حركة رؤوس الأموال والمنتجات دونما تقييد بالأطر السياسية، هذا فضلا عن الاختراق الحضاري الثقيل عبر تقنية المعلومات، تمهيدا لسيادة الحضارة الرأسمالية. ومن هنا يذهب البعض إلى أن العولمة ليست مجرد تطور للاقتصاد الرأسمالي يقتضي إعادة تقسيم النفوذ في العالم الثالث كسوق استهلاكية، بل هو احتكار تام للقوة الاقتصادية والعسكرية معا، كما تبدو من خلال ما سقناه آنفا، وهو عين ما عناه الرئيس الأسبق ريتشارد نيكسون، حين أشار إلى حق الولايات المتحدة في تسخير المنظمات الدولية، أو تجاوزها حينما تكون المصالح الأمريكية مهددة.

### النظام العالمي الجديد والفلسفة الذرائعية للولايات المتحدة:

رغم أن الفلسفة الأمريكية تمثلت طويلا بالمدىب الذرائعي الذي أسسه تشارلز بيرس (1839م- 1914م) وطوره أكثر وليم جيمس (1842م- 1910م) حيث ينص على أن الإنسان يتخذ من أفكاره وآرائه ذرائع يستعين بها على استمرار وجوده من ناحية، والسير بالحياة نحو تطور وبلوغ الكمال من ناحية أخرى. والمقصود بالأفكار هنا ليست المجردة بل العملية. إذ كلما كانت الفكرة مثمرة واقعية، تعتبر حقيقة يجب تقبلها بغض النظر عن سبر غورها. وهذا يعني بأن فكرة «الإيمان» التي تبث فينا شحنة تفاؤلية، نأخذ بحقيقتها كقوة روحية تزين لنا الحياة دون الاكتراث إلى العالم العلوي، إن كان حقيقة أم لا (15).

ويرى الجبوري أن فكرة بناء قوة أمريكية كبرى بغية محاربة الشر بالعالم، تعتبر فكرة عملية ذات فائدة واقعية (16).

على أية حال، يمكن اعتبار شتراوس المرجع الفكري الأعلى لمجموعة القيادة في الولايات المتحدة الأمريكية، أو مجموعة ما عرف بالمحافظين الجدد، وهم مجموعة من السياسيين والعسكريين والأكاديميين والمفكرين الذين يدعمون اتجاهات هذا التفكير. وقد نشط المحافظون الجدد مع انهيار الاتحاد السوفيتي بداية التسعينيات 1991م، وقيادة حرب الخليج الأولى التي يرى بعض المفكرين أنها أعادت الثقة في الجيش الأمريكي. ركز المحافظون الجدد على مبدأ القوة، ويعمل مبدأ القوة على إعادة تشكيل العالم حسب مصالح الولايات المتحدة الأمريكية، واستخدام القوة لفرض السلام والسياسة الأمريكية المطلقة في المجال السياسي بفرض الديمقراطية، وفي المجال الاقتصادي والمجالات الاجتماعية والثقافية والفكرية. وسيطرة فكرة عودة المسح إلى الأرض لتحقيق نبوءة الكتاب المقدس. وركزت نظرياتهم على أن الخطر الرئيسي الذي يهدد أمريكا هو الإرهاب الذي تقوده جماعات إسلامية متطرفة. وقد ترسخت هذه الفكرة بعد 11 سبتمبر. ونشر العديد من المفكرين نظريات تبشر بحتمية



الصراع بين الحضارات الشرقية والحضارة الغربية، وافتراضات بنهاية التاريخ، بانتصار الليبرالية التي تقودها الولايات المتحدة الأمريكية.

وبناء على هذه الأفكار فإن استراتيجية الإدارة الأمريكية والتي عرفت باسم «استراتيجية بوش الكبرى» تقوم على توسعه النفوذ الأمريكي أو ما عرف بالتوسع الإمبراطوري الأمريكي في القرن الواحد والعشرين، وهي إستراتيجية تركز على القوة كعامل حاسم ومهم. ولكن يمكن القول أن الولايات المتحدة الأمريكية فشلت في احتواء الصراعات التي نشأت في أنحاء متفرقة من العالم، وكذلك صعود قوى منافسة صاعدة كالصين والهند وروسيا الاتحادية، وهي قوى متصاعدة ذات ثقل اقتصادي وسياسي، مما حدا بالإدارة الأمريكية إلى التفكير في ضرورة إعادة تشكيل نمط سياستها الخارجية الأحادي النظرة، وإعادة تشكيل المؤسسات الدولية، بحيث تراعي وجود هذه القوى الجديدة. ويمكن القول أن الولايات المتحدة الأمريكية تحاول أن تحتوي هذه القوى الصاعدة وتحد من نفوذها وقوتها حتى لا تحول دون تحقيق المصالح الأمريكية في مسرح العالم.

ينتشر المحافظون الجدد في أوساط قيادة الحزب الجمهوري بقوة، وكذلك يتغلغلون في أوساط الحزب الديمقراطي، ولكن بدرجة أقل، يقينا بأن هذا الانتشار على مستوى الحزبين، يجيء لضمان التأثير المستمر على الإدارة التي تفوز بالانتخابات وتشكل الحكومة.

كان المحافظون الجدد يخططون إلى مرحلة ما بعد انهيار الاتحاد السوفيتي أن تكون الولايات المتحدة هي القوة المسيطرة المنفردة بزعامة العالم بعامل القوة دون منافسة أو مقاومة من أي قوة أخرى، ولكن لم يتحقق ما كانوا يخططون له، حيث إن روسيا الاتحادية والصين تشكلان قوة اقتصادية وعسكرية منافسة، كما تشكل فرنسا والمانيا قوة تبحث عن خط مستقل عن الولايات المتحدة.

ويتفق الكاتب الأمريكي رون جاكوبس، مؤلف كتاب «الطريقة التي تهب بها الرياح»، مع الاعتقاد بأن المحافظين الجدد لن يتوقفوا عن التأثير في توجهات السياسة الأمريكية ويقول: «إن النخبة السياسية الأمريكية داخل الحزب الديمقراطي، وإن كانت تعارض أساليب وطرق المحافظين الجدد، فإنها تشاركهم أهداف الهيمنة التي وضعوها في مشروع القرن الأمريكي الجديد»<sup>(17)</sup>.

يقول دونالد رامسفيلد وزير الدفاع السابق «ولكن الحقيقة غير ذلك، فكل ما علينا هو أن ننأى جانبا عن «الأسلوب المريح»، سواء في التفكير أو في التخطيط، وإن ننتهج بدلا منه «الأسلوب غير المألوف»، فنركب الصعاب ونخوض المخاطر، ونجرب كل ما هو جديد حتى يتسنى لنا ردع أعدائنا، بل وهزيمتهم من قبل أن يظهروا عليها»<sup>(18)</sup>.

### مآلات الأحادية الدولية

إن التحول الكبير في السياسة الدولية عقب انهيار الاتحاد السوفيتي وسيطرة الولايات المتحدة على مقاليد الأمور، أحدث تحولات دولية على المستوى السياسي، إذ فقدت الدولة سيادتها ووضعها ككيان سياسي يتمتع بحرية خاصة وحصانة كبيرة ووضع دولي تحكمه القوانين والأعراف والقواعد الدولية، وكذلك حدثت تحولات كبيرة على المستوى الاقتصادي والثقافي والفكري الايديولوجي،

وتحولات كبيرة وخطيرة على المستوى الاجتماعي فيما يتعلق ببناء المجتمعات في قطاعات الأسرة والمرأة والطفل والتعليم والأطر المتعلقة بالحرية الشخصية والقيم الأخلاقية، وكذلك القضايا المتعلقة بالأديان والمعتقدات. كل هذه المجالات تعرضت لتحولات كبيرة ساهمت فيها قوى عسكرية واقتصادية وأكاديمية فكرية ومنظمات دولية وإقليمية. في هذا الجزء من البحث ندرس هذه التحولات وكيف أن الولايات المتحدة أسهمت فيها واستغلتها لإحكام سيطرتها على الدول والمنظمات وكيف وجهت ألتها الإعلامية لبت ما يدعم هذا الاتجاه. كما وجهت مؤسساتها الأكاديمية لإنتاج النظريات الاقتصادية والاجتماعية والأطر القانونية التي تمكن لها من السيطرة الفعلية والفاعلة.

على مفاصل النظام الدولي القائم، وإجراء التحولات اللازمة لمزيد من السيطرة التي غابت فيها قوانين المعاملة بالمثل واحترام القوانين والأعراف الدولية.

كتب صمويل هنتجتون بعد سقوط سور برلين كتابه صدام الحضارات وإعادة تشكيل النظام العالمي *The Clash of Civilization and the Remaking of World Order* ويقول فوكوياما في كتابه نهاية التاريخ *The End of History and the last man* إن البشرية وصلت نهاية التطور الاجتماعي، وانتصرت الديمقراطية الغربية والنظام الليبرالي على جميع النظم التي تنافس النظام الغربي، فالعالم، بعد سقوط سور برلين، وضع له أن الرأسمالية هي أحسن التنظيمات الاقتصادية، وإن الليبرالية هي أحسن أسلوب للحياة، بل هي الأسلوب الوحيد. على الرغم من أن فوكوياما تراجع<sup>(19)</sup>. عن موقفه من دعم الحرب على العراق، إلا أن هذا التراجع لم يمنعه من الاستمرار في كتاباته ومؤلفاته ودعوة الولايات المتحدة إلى استخدام القوة في نشر الديمقراطية كخيار لا بد منه، ولكنه يرى أن الأولوية يجب أن تكون للدبلوماسية وإصلاح التعليم ودعم مشاريع التنمية في الدول المراد تغيير أنظمتها. وقد انتقد فوكوياما إدارة بوش والمحافظين الجدد ولخص أخطاءهم في النقاط التالية:

1. المبالغة في تصوير خطر التشدد الإسلامي على الولايات المتحدة.
2. إساءة تقدير بوش لردود الفعل السلبية وازدياد مشاعر العداة للولايات المتحدة في العالم.
3. التفاؤل المفرط في الترويج للثقافة والقيم الغربية في العراق خاصة والشرق الأوسط عامة<sup>(20)</sup>.

هذه العوامل الثلاثة هي التي جعلت الولايات المتحدة الأمريكية ترتكب أخطاء فادحة في سياستها الخارجية تجاه الدول التي تعتبرها مصدر التشدد الإسلامي، وكذلك القراءة الخاطئة لردود أفعال الشارع العربي والإسلامي تجاه ما تقوم به الولايات المتحدة في العراق، أفغانستان، السودان، الصومال، إيران، سوريا الخ. على أية حال، أدت تيارات المقاومة المختلفة إلى فشل سياسة المحافظين الجدد، ويتوقع البروفيسور فوكوياما، أن تتغير أجندة المحافظين الجدد في ضوء فشل تجربة العراق، لتأخذ بمبدأ التعاون مع الأطراف الدولية في مواجهة الأزمات العالمية، وهو أمر بدأ الأخذ به بالفعل

في التعامل الأمريكي مع الملف النووي الإيراني والبرنامج النووي لكوريا الشمالية والابتعاد عن منهج الحروب الاستباقية وفرض الأجندة الأمريكية بالقوة المسلحة<sup>(21)</sup>. ويمتد هذا التحول في محاولات الولايات المتحدة لتغيير خطتها في التعامل مع السودان، حيث اعتدلت في كثير من الملفات التي بدأت بالمقاطعة الاقتصادية والحرب الإعلامية والدبلوماسية، تلتها ضربة استباقية في العام 1998م لمصنع الشفاء، ولم تستمر في نهج استخدام القوة بل لجأت إلى سياسة الارتباط وممارسة الضغوط والتواصل والتفاوض، وقد أبدى السودان الرغبة في التعاون في كثير من الملفات العالقة بينهما.

تأكيدا لهذا الاتجاه، يضيف الدكتور عمر حمزاوي<sup>(22)</sup> كما يتوقع فوكوياما خيارين لتوجهات السياسة الخارجية الأمريكية بعد بوش: الخيار الأول، العودة بالسياسة الأمريكية إلى أسلوب الواقعية، الذي انتهجه هنري كيسنجر من خلال غض النظر عن إنتهاكات حقوق الإنسان، والتغاضي عن المطالبة الأمريكية بالتحول الديمقراطي في أنحاء العالم، والتركيز بدلا من ذلك على كيفية تحقيق المصالح القومية الأمريكية، أما الخيار الثاني، فهو انتهاج مبدأ نشر الديمقراطية باستخدام وسائل سلمية وبسلاح الإقناع والحوافز، وليس بالغزو والتدخل العسكري<sup>(23)</sup>.

### أمريكا ومستقبل النظام الدولي

تناول هذا الجزء من البحث مستقبل النظام الدولي في ظل السياسة الخارجية الأمريكية. فخلال العقد الأخير من القرن العشرين حدثت تحولات كبيرة على مستوى النظام الدولي أثرت على السياسة الخارجية. كما أن السياسة الخارجية الأمريكية في النصف الأخير من القرن العشرين خاصة العقد الأخير أثرت بقوة في تشكيل النظام الدولي ولا زالت تساهم في تشكيله. في المباحث السابقة تناولنا التحولات الاقتصادية والقانونية والثقافية التي أحدثتها السياسة الخارجية الأمريكية والتي كانت قائمة على القوة واستخدمت فيها مباشرة القوة العسكرية والقوة الاقتصادية ووسائل ضغط أخرى لترويض الدول التي صنفت بأنها متمردة، أو كما عبر عنها جورج بوش بمحور الشر، أو الدول التي قاومت قوانين ما عرف بالنظام الدولي الجديد.

إن جوهر النظرة الأمريكية للسياسة الخارجية وللعلاقات الدولية يقوم على المصلحة الأمريكية القومية العليا بالأساس، والتي تتكون من ثلاثية: الثروة - القيم الدين - القوة. ويبدو هنا أثر التحالف الديني من المحافظين الجدد وأصحاب المصالح وجماعات اللوبي التي لها مصلحة في توجيه السياسة الخارجية للولايات المتحدة خاصة التي لها مصالح في منطقة الشرق الأوسط. إذ لم تكن السياسة الخارجية الأمريكية مرتبكة وغير محددة كما هي الآن. فقد مارس اليمين الديني عبر مراكز البحوث والدراسات ووسائل الإعلام المختلفة والشخصيات المتنفذة ضغطا كبيرا على الإدارة الأمريكية في رسم وتنفيذ السياسة الخارجية الأمريكية.

إن تحالف الساسة ورجال المال ورجال الدين في أمريكا قد رسم الخلفية الفكرية الحاسمة للمصلحة القومية العليا للولايات المتحدة، التي اقتصرت بظلالها على سياستها الخارجية ودورها في العلاقات الدولية. ويعبر أحد قادة البحرية الأمريكية عما سبق بقوله: «على الولايات المتحدة أن تشر

نفوذها التجاري في أنحاء الأرض كلها.. والتصدى للأهداف الإمبريالية الأوروبية.. إن مبدأ مونرو يوجب على الولايات المتحدة رفض اي نفوذ آخر. الأمر محكوم بالمصلحة القومية وحدها، ولا يبدو أن له حدودا. فعلى الولايات المتحدة الارتقاء إلى مصاف القوى العظمى.. وتكمن المصلحة القومية، من حيث جوهرها المعلن في طلبها بهيمنة أمريكية ممتدة إلى ما بعد البحار<sup>(24)</sup>.

يتفق الباحث مع الرأي القائل بأن الجديد الذي ينتظره العالم بعد بوش، هو خليط من عدة أفكار واستراتيجيات مطروحة من أكثر من اتجاه، من بينها تصورات المحافظين الجدد، خاصة ما يسمى مشروع برنستون، الذي يطرح استراتيجية جديدة للولايات المتحدة في القرن الحادي والعشرين، شارك في وضعها نخبة من السياسيين والمفكرين من الحزبين، من أمثال زبيغنيو بريجنسكي، مستشار الرئيس الأسبق جيمي كارتر، وأنتوني ليك، المستشار السابق للأمن القومي، وجورج شولتز، وزير الخارجية الأسبق، ويمكن وصف مشروع برنستون، بأنه أحد المتدخلات المطروحة لتغيير مسار التعامل الأمريكي مع الشرق الأوسط والصين والقوى المنافسة الأخرى، لكنه ليس الوحيد، حيث يعاود المحافظون الجدد الانتشار داخل الحزب الديمقراطي. ويمكن تقسيم التيارات الداخلية في الحزب الديمقراطي الذي هو اليوم على سدة الحكم إلى مجموعتين:

**الأولى:** يسار الوسط، وهي المجموعة التي جاءت بكلينتون إلى الحكم، والتي كانت تساند ترشيح زوجته السناتور هيلاري كلينتون والرئيس باراك أوباما.

**الثانية:** يسار اليسار، أو اليسار الديمقراطي، ويمثله حاليا عدد من مرشحي الحزب لانتخابات الرئاسة التي فاز فيها باراك أوباما.

ولكن يبقى المجال مفتوحا أمام تأثيرات أخرى داخل الحزب الديمقراطي من شباب المحافظين الجدد ومن الواقعيين، الذين يقتربون في أفكارهم مع نائب الرئيس ديك تشيني ووزير الدفاع السابق رامسفلد، بالإضافة إلى المجموعات القريبة من اليمين الديني، ولكن ليست بنفس المنهجية التي تجمع اليمين الديني داخل الحزب الجمهوري مع المحافظين الجدد. هذه المؤثرات قائمة على الرغم من أن الرئيس أوباما طرح رؤية جديدة للسياسة الخارجية الأمريكية.

يرى المفكر الليبرالي الأمريكي ناعوم تشومسكي أن الطبيعة البراغماتية للسياسة الأمريكية القائمة على مصالح متعددة أهمها البترول، وهي مجموعة مصالح مرتبطة ارتباطا مباشرا بمصالح كثير من صقور السياسة الخارجية، خاصة في فترة الرئيس بوش التي يسرت لها الوصول بسهولة إلى مصادر الثروات في العالم وأسواقه، جعل الولايات المتحدة خلال هذه الفترات تتبنى سياسة خارجية قصيرة النظر تحت شعارات نشر الديمقراطية أو الدفاع عن حقوق الإنسان لتحقيق مصالحها المادية. ولكن كثيرا من المفكرين ومنهم فوكوياما يتوقع أن تتغير أجندة المحافظين الجدد خاصة بعد فشل تجربتهم في العراق وأفغانستان. وستبنى مبدأ التعاون مع الأطراف الدولية المختلفة لمعالجة الأزمات الدولية، وقد أخذت الحكومة الأمريكية به في التعامل مع الملف النووي الإيراني والبرنامج النووي لكوريا الشمالية، إذ أنها ابتعدت عن منهج الحروب الاستباقية وفرض الأجندة الأمريكية

بالقوة المسلحة.

وعليه يتوقع فوكوياما خيارين لتوجهات السياسة الخارجية الأمريكية خلال فترة الرئيس اوباما: الخيار الأول العودة إلى نهج الواقعية الذي اتبعه مستشار الرئيس الوزير الأسبق هنري كيسنجر، وذلك بغض النظر عن انتهاكات حقوق الإنسان، والتغاضي عن المطالبة بالتحول الديمقراطي في العالم، والتركيز فقط على المصالح القومية الأمريكية.

الخيار الثاني انتهاج مبدأ نشر الديمقراطية باستخدام الوسائل السلمية وسلاح الإقناع والحوافز والابتعاد عن أسلوب استخدام القوة العسكرية.

هذا الأسلوب يختلف عن الأسلوب الذي كانت تفكر به الإدارة الأمريكية في الفترة التي تلت 11 سبتمبر مباشرة، إذ أنها في الإستراتيجية تبنت منهج الضربات الوقائية أو الاستباقية، كما ورد في إستراتيجية الأمن القومي بهدف «منع الدول المارقة من الانتصار على التفوق التقليدي للولايات المتحدة، إن عدو اليوم لا يستخدم الأساليب التقليدية في الهجوم، لأنه يعلم جيدا أن تلك الأساليب مصيرها الفشل. ومن ثم، فهو يعتمد أكثر على عمليات الإرهاب، وعلى أسلحة الدمار الشامل التي يسهل أحتواؤها وتخبيئتها. أما هدف هجمات ذلك العدو فيتمثل في القوات الأمريكية والمدنيين الأمريكيين، وبناء على ذلك يتحتم على الإدارة الأمريكية أن يكون لديها من الضربات الوقائية ما يدفع عنها تلك الهجمات الإرهابية»<sup>(25)</sup>.

وبالنظر إلى وجهات نظر المفكرين ناعوم تشومسكي وفوكاياما نلاحظ أن هناك تغيير كبيرا في الرؤية بعد التجارب المريرة والفشل الذي اتسمت به الإدارة الأمريكية منذ بداية التسعينات. هذا التغيير لا يشمل الأهداف ولكن يشمل الوسائل، إذ أن الهدف هو تمكين سيطرة الولايات المتحدة على العالم. وتحولت الوسائل من الوسائل العسكرية (العصا) إلى استخدام العصا والجزرة، مثل الضغوط والحوافز الاقتصادية والمساعدات ومحاولات التعاون وسياسة الارتباط.

سيكون هناك تحول كبير تجاه إفريقيا خاصة غرب إفريقيا، أرض التنافس على الثروات، من قبل كل من الولايات المتحدة والصين وفرنسا. يقول د. حسن حاج علي رغم ما تتسم به الاستراتيجية الأمريكية من أنها استراتيجية كونية، لا تقتصر على قارة أو إقليم أو منطقة، بل تشمل العالم قاطبة، إلا أن هناك بعض المناطق تشكل لها مجالا حيويا أكثر من غيرها لما تتميز به من موقع استراتيجي أو ثروات حالية أو محتملة، ولعل هذا ما يجعل منطقة غرب إفريقيا تحتل موقعا متميزا في الاستراتيجية الأمريكية، إذ يمتد هذا الإقليم جغرافيا من موريتانيا غربا حتى النيجر شرقا، ومن موريتانيا شمالا حتى ليبيريا جنوبا، ومن ليبيريا غربا حتى نيجيريا، أما دوله: فهي: مالي، نيجيريا، غانا، النيجر، بوركينا فاسو، ساحل العاج، موريتانيا، غينيا، غامبيا، بنين، توغو، ليبيريا، سيراليون، السنغال<sup>(26)</sup>. ويمكن أن نضيف لهذا امتداد السودان وتشاد، الممتد من سواحل البحر الأحمر، هذا الإقليم يشكل منطقة صراع بين الصين، وفرنسا، والولايات المتحدة الأمريكية، والصراع فيها صراع نفوذ وموارد معا.

## إفريقيا والعولمة

ما من شك في أن مخرجات النظام العالمي الجديد ونتائجه قد مثلت في عمومها تقدماً واقعياً في مجال تنظيم المجتمعات المعاصرة وإدارتها ووجودها، خاصة تلك المجتمعات التي توافرت لها فرص مسبقة في مجال التنمية الاقتصادية وتبلور هياكل الدولة الأساسية الموصلة للاستقرار والرشادة السياسية، ولا شك في أن هذه الدول ومجتمعاتها قد دفعت ثمناً ما نظير هذه المكاسب المتحققة من تحولات العولمة ونظامها الدولي الجديد..! غير أن العالم ليس هو أوروبا والولايات المتحدة وحدهما، كما أنه لا يتشكل من دول شرق آسيا وبقايا تركة الاتحاد السوفيتي السابق أيضاً، إذ توجد دول ومجتمعات أخرى يختلف واقعها كلياً عن ذلك الموجود في الدول الغربية، فالدولة والمجتمع في إفريقيا (موضوع الدراسة)، تميزها سمات خاصة على كافة الأصعدة تقع غالباً في مستويات متدنية على معيار التقدم والتطور اللازم لاستيعاب متغيرات العولمة، ومجاراته إيقاع نظام دولي تتسارع فيه خطى التغيير الهيكلي بصورة دراماتيكية، ولعل التساؤل الذي يبرز في ضوء هذه الإيضاحات هو أي ثمن تدفعه إفريقيا دولاً ومجتمعات في ظل النظام الدولي الجديد..؟ وما هي مآلات العولمة على إفريقيا في ظل هيمنة قطب واحد منفرد على عنصر القوة والتأثير في العالم..؟

### واقع الدولة والمجتمع في إفريقيا

لكي نتضح لنا مآلات العولمة والنظام العالمي الجديد على واقع الدولة والمجتمع في إفريقيا لا بد من أخذ الواقع السياسي والاقتصادي والاجتماعي للقارة في الاعتبار، والنظر إليها من خلال البيئة الكونية التي تتواجد بداخلها - ومع ذلك فليس في نيتنا أن نعيد سرد تاريخ إفريقيا - إذ يكفي القول بأن القارة الإفريقية كانت - ولعدة قرون - تواجه مشكلات متعددة في مجال الاندماج الكوني خلال فترات تاريخية مختلفة، فهي قد تعرضت خلال تاريخها لثلاث محاولات إدماج عرضتها للكثير من حالات الاستغلال والتدمير النوعي وهي: مرحلة العبودية ومرحلة الاستعمار وأخيراً مرحلة الاستعمار الجديد، وفي كل مرحلة من هذه المراحل تعرضت الشعوب والمجتمعات والبيئة الطبيعية للنهب والسلب. وفي الوقت الذي نظر فيه إلى مشاركة إفريقيا في تجارة العبيد بوصفه أكثر النظم التجارية استغلالاً على الصعيد الاقتصادي العالمي، فإن الاستعمار يمثل مرحلة تاريخية طويلة تم فيها دمج إفريقيا سلباً في النظام الرأسمالي العالمي عن طريق الإنتاج والاستثمار والتجارة والسياسات<sup>(27)</sup>.

وانتهى الأمر بتشويه وتخلف الاقتصادات والمجتمعات الإفريقية، فقد تشوهت هياكل الدولة كما تم تهميش الطبقات المسيطرة، وتشير «ديورا برتيمان» إلى أن معظم الدول الحالية في إفريقيا كانت دولاً حديثة عند استقلالها في الستينيات حيث أسبغ عليها رداء الدولة في معظم الحالات دون محاولة لبناء أمة موحدة أولاً. وعليه فلم يكن أمام هذه الدول سوى فترة زمنية قصيرة تتعلم فيها إدارة بيروقراطيات معقدة وذلك قبل حلول الأزمة الاقتصادية التي ضربت هذه الدول في منتصف وأواخر السبعينيات وأدت إلى انهيار القطاع العام»، وعليه فهذه النظرة في الخلفية التاريخية لنشأة الدولة في إفريقيا إنما تؤكد على أن عدم الاستقرار السياسي والاجتماعي الذي عانت منه القارة وما زالت ما

هو الإنتاج لسنوات من الاستعمار الأوروبي<sup>(28)</sup>.

وعلى صعيد تكوين الدولة في القارة الإفريقية فإن الواقع المعاش للبلقنة العشوائية للكيانات الاقتصادية والسياسية غير القادرة على الحياة تظهر بوضوح في عدد وحجم الوحدات ذات السيادة، فقد رسمت الحدود دون أدنى اعتبار للمعايير الاجتماعية والاقتصادية والتاريخية واللغوية التي تؤسس عليها الجماعات، بالإضافة إلى هذا فإن نقاط الضعف الكامنة داخل معظم هذه الكيانات هي بالدرجة الأولى ناتجة عن حجمها وتشكيلها القومي العشوائي، وكما يلاحظ «جيرفي هربست» فإن «الحدود قد وضعت على أساس التقسيم الإداري الاستعماري أو بالاتفاق بين القوى الإمبريالية. وقد ترك هذا التراث المؤسف للحدود والدول القومية المصطنعة بصمته الواضحة على تطور القارة السياسي والاجتماعي، فنزاعات الحدود التي نشبت على مر السنين قد أدت مراراً وتكراراً إلى تبني السياسات الانفصالية القائمة على حق الاسترداد التاريخي، وفي السنوات السابقة أدت النزاعات حول موقع الحدود الاستعمارية إلى نشوب صدامات عسكرية بين نيجيريا والكاميرون وبين إريتريا وأثيوبيا وكذلك بين بتسوانا وناميبيا. أما في أثناء الحرب الباردة فقد قام المعسكران المتنافسان بفرض استقرار مصطنع على القارة عن طريق تعضيد قوة الدول الموالية، لكن وبمجرد انتهاء الحرب الباردة فقدت هذه الدول أهم أدوات التوازن الخارجي في حفظ استقرارها لتشتعل الحروب فيها بصورة متفجرة»<sup>(29)</sup>.

أما على صعيد البعد الاقتصادي فقد أدت سنوات الاستعمار إلى هيمنة الزعماء الوطنيين على اقتصاديات تم تشويهها عمداً لتتماشى مع احتياجات القوى الاستعمارية، فالصحة والتعليم والعلوم والإدارة والقانون ووسائل النقل والزراعة كلها عانت من التخلف حيث إنها صممت سلفاً لخدمة العلاقة الاستعمارية القديمة بدلاً من خدمة مصالح شعوب القارة، والأسوأ من ذلك هو عدم تبني سياسات من قبل الإمبريالية الغربية لإعداد المستعمرات للاستقلال أو الحكم الذاتي، فالموارد البشرية لم تتطور وخاصة في مجالات التعليم التقني والمهني والتقنيات الحديثة في الوقت الذي عجزت فيه البنية العمرانية عن وضع الاقتصاديات الإفريقية على مسار تنموي مستقر، كما لم يهتم الزعماء الوطنيون الذين ورثوا الدولة عن الاستعمار بالبحث عن بدائل جديدة حتى ولو كانت مستمدة من تاريخ القارة، وبالرغم من وجود بعض التطلعات نحو إعادة الاعتبار للهوية الإفريقية لدى عدد من القادة الأوائل في إفريقيا ككوامي نكروما وغيره من الآباء الأوائل، إلا أن الاقتصاد الإفريقي ظل أسيراً لتقسيم دولي للعمل كان معمولاً به في ظل الاستعمار، واستمرت اقتصاديات القارة تخضع لشروط وفلسفة اقتصاد السوق المفروضة من قبل الدول الغربية<sup>(30)</sup>.

### النظام الدولي الجديد ومآلاته على إفريقيا

دخلت إفريقيا إلى عصر العولمة والنظام الدولي الجديد وهي مثقلة بالمشاكل والأزمات الاقتصادية والسياسية والاجتماعية، وتعاني أوضاعاً أمنية مضطربة تسببت فيها الحروب الأهلية والإقليمية والصراعات القبلية التي فتت عرى الوحدة الوطنية وعززت النزعات الجهوية والعرقية في

أغلب دول القارة.

وبالرغم من مظاهر التحسن الخادع التي بدت على الموقف السياسي والاقتصادي العام في إفريقيا في السنوات الأخيرة من الألفية السابقة، إلا أن الوضع ظل في الكثير من دول القارة يتصف باحتوائه دائماً على جملة من التحديات والفرص جنباً إلى جنب. وبالمقارنة الرأسية فقد شهدت القارة تغيرات إيجابية على مستوى الاقتصاد ومستوى تقديم الخدمات للمجتمع والاهتمام بقضايا الحريات وحقوق الإنسان، أما على المستوى الإقليمي من خلال المقارنة مع أقاليم أخرى في العالم فإن التحديات التي تواجه القارة تظل قاسية جداً، خاصة على صعيد التنمية والاستقرار وضمان حقوق الإنسان<sup>(31)</sup>. كان هذا الموقف العام للقارة الإفريقية حين بدأت رياح العولمة تهب على العالم بفعل قوة الدفع الإمبريالية التي أوجدها سقوط الاتحاد السوفيتي وبروز الولايات المتحدة ودعائها في الغرب الأوروبي كقوة وحيدة غير مقيدة تتحكم في العالم وتوجه سياساته وفقاً لمصالحها وأهوائها، وقد انعكس ذلك في عمومها على الوضع في إفريقيا من خلال عدة أوجه يمكن حصرها فيما يلي:<sup>(32)</sup>

### الأثار الاقتصادية للعولمة على إفريقيا

إن المرجعية الفكرية والعملية في تفسير مآلات العولمة الاقتصادية هو أنها تتمحور حول مظهرين أساسيين الأول منهما يتمثل في مدى القدرة على الإدماج والمشاركة في ظل اقتصاد عالمي أصبح متداخلاً ومندمجاً في كافة جوانبه، أما المظهر الثاني فإن العولمة تنعكس اقتصادياً في شكل تركيز للفوائض الاقتصادية في بلدان العالم التي يشار إليها بأنها متقدمة، وذلك على حساب بلدان أخرى في العالم النامي ومن بينها إفريقيا، فهي دول تفتقر للرسميل ويظهر ضعفها الاقتصادي من خلال حجم مشاركتها في السوق العالمية (تساهم إفريقيا بما نسبته 2% تقريباً في التجارة الدولية)، ويمتاز الاقتصاد الإفريقي بشكل أساسي بالوفرة المفرطة في الموارد الأولية (نפט، معادن، مواد أولية زراعية)، وفي ظل خضوعها لقواعد تقسيم العمل التقليدية القائمة على تصدير هذه الموارد وبعدها عن القيام بتوظيف منتج لمدراتها الاقتصادية، وفي ظل تغير الأسعار العالمية للموارد الأولية بفعل أدوات النظام الاقتصادي الدولي الجديد واجهت الاقتصاديات الإفريقية أعباء متزايدة بفعل تمدد حجم الدين الخارجي بصورة انحراف بفعلها اقتصاد بلدان القارة عن مسار الكفاية والتطور المتوقع، وانعكس ذلك على خطط التنمية والتحديث التي كانت تمثل أحد أحلام الاستقلال فيما سبق<sup>(33)</sup>

وعلى صعيد آخر فقد واجهت القارة تحدي تطبيقات نظم وبرامج التكيف الهيكلي كمشروطة تفرضها السياسات الجديدة للبنك الدولي وصندوق النقد الدولي في ظل العولمة إن التحليل المتعمق لهذه البرامج ومترباتها يكشف حقيقة مهمة وهي أن هذه البرامج والسياسات مصممة لتضمن استمرارية التدفق الدائري للموارد واستدامة نظم التقسيم الاستغلالي للعمل، حيث كانت لها العديد من الانعكاسات التي تثبت صحة هذا الفرض، فأغلب الدول التي تبنت هذه البرامج تعاني حالياً من مشكلات واختلالات اقتصادية واجتماعية وسياسية متجذرة، فقد تسبب اعتماد هذه الاقتصادات على



الديون والقروض المشروطة التي تمنحها الدول والمؤسسات الغربية في استدامة القصور الاقتصادي والتنموي في إفريقيا. وكما أشارت اللجنة الاقتصادية للأمم المتحدة الخاصة بإفريقيا إلى أن برامج الإصلاح الهيكلي لا تمثل سوى برامج إدارة مالية قصيرة المدى وليست برامج تنمية مستدامة، ويتأكد حالياً أن ما تحتاجه القارة فعلياً ليس هو برامج إصلاح هيكلي أو تكيف بقدر ما تحتاج إلى دعم برامج تنمية حقيقية بدلاً عن هذه السياسات المالية باهظة الثمن اقتصادياً، وفاقدة للحس الاجتماعي والأخلاقي ولعل آثارها تنعكس بصورة واضحة في تزايد معدلات الفقر في أوساط المجتمعات، وتدني معدل الحياة المتوقع للإنسان الإفريقي من 54 إلى 44 عاماً<sup>(34)</sup>.

أيضاً فقد ارتبطت حرية التجارة كمنظومة اقتصادية حديثة ارتباطاً وثيقاً بمتطلبات العولمة، وهي الأطروحة التي قادتها وسوقتها لها منظمة التجارة العالمية، حيث حُدِّدَت أهم معالمها خلال قمة «الأورغواي»، وقد بينت العديد من الدراسات أن فرض حرية التجارة قد عمق الهوة بين الفقراء والأغنياء حول العالم وجعل الدول المتقدمة والغنية تستفيد فعلياً من تطبيق هذه السياسة في حين أن الدول الفقيرة ظلت تدفع الثمن، ففي الوقت الذي تحقق أوروبا مثلاً نحو 80 بليون دولار والولايات المتحدة واليابان حوالي 50 بليون دولار كمائدات من قوانين حرية التجارة كقوانين منع الاحتكار وفتح الأسواق والمناطق التجارية الحرة وتقييد شروط دعم المنتجات وغيرها من القوانين، فإن إفريقيا بالمقابل لا تحقق فائدة تذكر من هذه القوانين إذ تقدر عائداتها في 2001 بحوالي 2 بليون دولار فقط.

والأهم من ذلك أن الأفارقة وبفعل أنظمة حرية التجارة يفقدون العديد من الأدوات المهمة التي كانت فيما مضى تعينهم على تحقيق بعض التوازن في علاقتهم التجارية مع الخارج، فمثلاً فقدت العديد من الدول حق استخدام تدابير وسياسات مثل دعم الصادرات وحماية الصناعات الناشئة، كما أن فرص استخدام إجراءات مثل الدعم التجاري أو فرض شروط على الاستثمار الأجنبي المباشر تعتبر محدودة للغاية، وأصبحت القارة غير قادرة على تنظيم نشاط الشركات العابرة للقارات وحماية سكانها وبيئتها<sup>(35)</sup>.

### العولمة وأثرها على الاستقرار السياسي والثقافي في إفريقيا

تتفق الكثير من الدراسات على أن أحد أهم مخاطر العولمة على الدول والمجتمعات في العالم الثالث هو تهديدها لوجود هذه الكيانات والجماعات بفعل تأثيرها على الاستقرار السياسي والاجتماعي، ويأتي هذا التهديد من حقيقة أن هذه الدول تعتبر ذات بنيات اجتماعية وسياسية هشّة، حيث لم تكمل بعد عمليات الاندماج السياسي والقومي، وكما يشير المزروعى فإن أحدث آثار العولمة في إفريقيا هو ذلك التصاعد الكبير في الشعور بالتهديد الثقافي للكيانات الاجتماعية وإشاعة أجواء من الشك والريبة بشأن الهوية<sup>(36)</sup>.

وفي الوقت الذي تسعى فيه العولمة وأنظمتها إلى بناء وتعزيز التكتل الاقتصادي، فإنها تعتبر

مدعاة أساسية فيما يتعلق بالتجزئة والتشتت على المستوى الثقافي والإثني في إفريقيا، مثلما تبين حالة الصراعات العرقية والإثنية التي اجتاحت القارة في أعقاب سقوط الاتحاد السوفيتي السابق وإعلان النظام الدولي الجديد. وفي ذلك يذكر بوليه أن «أثار العولمة تبدو واضحة تماماً في تشجيع الدعوة للتقسيم العرقي غير النهائي الذي انتشر في وسط القارة الإفريقية»<sup>(38)</sup>.

ولا شك في أن العولمة في إطارها الثقافي قد أحدثت جملة من ردود الأفعال الثقافية المتعلقة بالهوية بين الجماعات الإثنية المتعددة في القارة، وعززت من النزعة التجاوزية والتهميشية بفعل تأييدها لأشكال جديدة من أشكال المقاومة الثقافية، وقللت بالتالي من مشروعية الدولة وشجعت فئات من السكان على التشكيك بها وبضرورتها وترتب على هذا الأمر العديد من التهديدات لوجود الدول وترتبت عليه حالة من الإحباط العام في فرض الخروج من أزمة الصراعات الإثنية والهوية لدى مجتمعات القارة<sup>(39)</sup>.

### العولمة وأزمة التنمية البشرية في إفريقيا

تكشف مؤشرات التنمية البشرية الصادرة عن منظمات الأمم المتحدة أن إفريقيا تدفع حالياً ثمناً باهظاً في مواجهة ما تفرضه سياسات العولمة والنظام الدولي الجديد فهي - أي إفريقيا - بها أعلى نسبة من الفقراء عالمياً، وبها أكبر عدد من الدول الأقل نمواً حول العالم، وأكثر الدول هشاشة وعرضة للفشل، فالفقر مثلاً يؤثر على حياة 60% من سكان القارة جنوب الصحراء و 26% منهم بشمالها، وتقدر منظمة الأغذية والزراعة أن هناك ما لا يقل عن 16 مليوناً إفريقيا لا يجدون الغذاء الكافي، كما أن حوالي نصف السكان يعيشون تحت مستوى خط الفقر العالمي، ويموت حوالي سدس الأطفال دون سن الخامسة، كما تشير المعلومات إلى أن معدل الالتحاق بالتعليم في مستواه الابتدائي يعادل حوالي (57% فقط)، بينما لا يكمل حوالي ثلث السكان دراستهم.

أما صحياً فيكفي الإشارة إلى أن القارة الإفريقية تعتبر مركزاً لانتشار الأوبئة والأمراض، ولا زال 56% من السكان يموتون نتيجة لأمراض يمكن معالجتها، كالمalaria وغيرها من الأمراض، وذلك بفعل عدم توافر الرعاية الطبية اللازمة، كما أن حوالي 30 مليوناً إفريقيا يموتون بفعل انتشار مرض نقص المناعة (الإيدز)<sup>(40)</sup>.

### خاتمة

نخلص في خاتمة هذه الدراسة إلى أن العولمة والنظام العالمي الجديد، أضحى يشكل حقيقة واقعة يتعامل معها العالم أجمع ويتأثر بها سلباً وإيجاباً، حتى وإن كانت قد جاءت بفعل إرادة إمبريالية تستخدم كافة الوسائل في فرض رؤيتها كقطب واحد مؤثر في مجريات الحياة الدولية.

ولا شك في أن هذا الوضع الجديد للسياسة والاقتصاد الدوليين كانت له العديد من الآثار المتنوعة على الدولة والمجتمع في إفريقيا، سواء أكان اقتصادياً أو سياسياً أو ثقافياً، بل وأدى إلى تعميق مشكلات القارة القائمة سلفاً، وزاد من إفقارها وحد من قدرتها على تحقيق التنمية والتطور،

- بفضل افتقاره كنظام للاستغلال العالمي للكثير من القيم الإنسانية والأخلاقية. ويبقى أمام القارة، دولاً ومجتمعات، العمل على تجاوز تحدياتها الماثلة لمواجهة الآثار المترتبة على اندماجها في هذا النظام، ويمكن في هذا الصدد الإشارة إلى النقاط التالية:
1. تقوية مؤسسات الدولة الإفريقية لمقاومة عمليات الإخضاع التي تتم بفعل أدوات النظام الدولي الجديد سياسياً واقتصادياً وثقافياً.
  2. دعم التوجهات الوحدوية والتضامنية بين دول القارة لتوفير فرص أكبر للمنافسة مع التكتلات النظرية حول العالم.
  3. تفعيل دور الدول في حماية الشرائح الفقيرة من الآثار المترتبة على تطبيق سياسات التكيف الهيكلي، والحد من ظاهرة انتشار الفقر، وتوفير نظم لمكافحة الأمراض والأوبئة.
  4. العمل على فرض الاستقرار الاقتصادي العام، ويتطلب ذلك من الحكومات الإفريقية التركيز على خلق الفرص والاستقرار في المجالات الرئيسية للاقتصاد الكلي.
  5. إيجاد صيغة مناسبة للتعامل في ظل سياسة تحرير التجارة العالمية، وإنزال شروط تطبيقها بشكل تدريجي مدروس يحقق الحماية للصناعات والمنتجات الإفريقية.



## المراجع:

1. سيفرين روجمامو، العولمة ومستقبل إفريقيا «نحو تحقيق التنمية المستدامة»، ترجمة نهاد جوهر، سلسلة بحوث إفريقية، برنامج الدراسات المصرية الإفريقية، القاهرة، 2002، ص 9.
2. المرجع السابق، ص 17.
3. حسن حنفي وجلال العظم، ماهي العولمة، دمشق، دار الفكر، 1999م.
4. صادق جلال العظم، ماهي العولمة، ورقة بحث مقدمة للمنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، تونس (1996م).
5. هوفيلسوف الماني يهودي هاجر إلى الولايات المتحدة في عهد ألمانيا النازية.
6. عمادة الدين الجبوري، المحافظون الجدد وفلسفة القوة نهاية ام ضمور، نشرة مركز دمشق للدراسات النظرية والحقوق المدنية، 2008/5/20م.
7. Jan Art Scholte ، ( The Globalization of World politics in John Baylis and Steve smith (eds) the Globalization of world politics; An Introduction to International Relation ( Oxford University Press. (1997
8. محمد عبد القادر حاتم، العولمة مائها وماعليها، القاهرة، الهيئة العامة المصرية للكتاب 2005م، ص 21
9. محمد عبد القادر حاتم، مصدر سابق، 183
10. محمد عبد القادر حاتم، مصدر سابق، 720
11. عبدالإله بلقزيز، العولمة والهوية الثقافية، ورقة مقدمة في إطار ندوة حول (العرب والعولمة)، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية 18-20/12/1997م، ص 309-319
12. مصطفى عثمان اسماعيل، النظام العالمي، قوة القانون أم قانون القوة، الخرطوم، دار الأصالة للصحافة والنشر، 2003م، ص 32.
13. عبد الحكيم محمود، الولايات المتحدة على شفا حرب تجارية، مجلة قضايا دولية، العدد 286، يوليو 1995م، ص 20
14. مختار محمد، صدام الحضارات، مجلة قضايا دولية، العدد 4-15 نوفمبر 1993م، ص 26
15. عماد الدين الجبوري، المحافظون الجدد وفلسفة القوة، نهاية أم ضمور، دمشق، نشرة مركز دمشق للدراسات النظرية والحقوق المدنية 2008/5/20م.
16. أول من طرح هذه الفكرة هو الفيلسوف الالمانى ليفي شتراوس الذي هاجر من المانيا إلى امريكا هربا من النازية كونه يهودياً، فضلا عن أنه من مؤيدي الحركة الصهيونية، وحسب تصور شتراوس الفلسفي بأن الحقيقة التي قد تشير حفيظة العامة من الناس، يجب أن تتحصر ضمن فئة محدودة من الحكماء - الساسة - فإذا تطلب الأمر منهم أن يكذبوا، فلا ضير في ذلك طالما كان الهدف هو الحفاظ علي استقرار المجتمع.
17. عمر حمزاوي، بعد الهزيمة: المحافظون الجدد يعيدون الانتشار، والاشنتون، مؤسسة كارينغي للسلام العالمي

Swiss info 4 يوليو 2007م.

18. دونالد رامسفيلد، الإستراتيجية الأمريكية، منع الحرب قبل اندلاعها، ترجمة شيرين حامد فهمي، مجلة: الشؤون الخارجية3. Vol81. No. Foreign Affairs ، مايو2002م.
19. من أوائل الذين تراجعوا عن دعمهم لغزو العراق هو الأكاديمي فرانسيس فوكوياما (1952)، بعد أن كان واحدا من المنظرين للمحافظين الجدد الذين أسسوا مركزا للبحوث باسم مشروع القرن الامريكي عام 1993م ولقد دعا هو ومجموعته الرئيس بيل كلنتون ( 1993-2001م) إلى ضرورة التخلص من نظام الرئيس العراقي صدام حسين ( 1979-2003م) وكذلك كان أحد الذين وقعوا على رسالة مماثلة إلى الرئيس جورج بوش بعد أعقاب هجمات 9/11، بالتخلص من النظام العراقي حتى إن لم يكن له صلة بتنظيم القاعدة. فقد كان مؤمنا كبقية زملائه بضرورة تغيير الخارطة السياسية بالشرق الأوسط. وبالقوة. بيد أن انقلاب فوكوياما على إدارة بوش، حيث طالب باستقالة رامسفيلد، وأعلن بأنه لن يصوت لصالح بوش في انتخابات عام 2004م، يعود سبب ذلك حسبما قال إلى الأخطاء السياسية الجسمية التي ارتكبتها هذه الإدارة.
20. عماد الدين الجبوري، المحافظون الجدد وفلسفة القوة نهاية أم ضمور، نشرة مركز دمشق للدراسات النظرية والحقوق المدنية، 20/5/2008م.
21. عمر حمزاوي، بعد الهزيمة المحافظون الجدد يعيدون الانتشار، مرجع سابق.
22. الدكتور عمرو، حمزاوي هو كبير الباحثين بمؤسسة كارنيغي للسلام العالمي في واشنطن.
23. المرجع نفسه.
24. سمير مرقص، الإمبراطورية الأمريكية ثلاثية الثروة والدين والقوة، القاهرة، مكتبة الشروق الدولية، 2003م.
25. ملخص الوثيقة الخاصة باستراتيجية الأمن القومي الامريكي، البيت الابيض، سبتمبر 2002م.
26. حسن حاج علي وآخرون، اتجاهات السياسة الخارجية الأمريكية في عهد اوباما وانعكاساتها على السودان، الخرطوم، ندوة بمركز الراصد للدراسات السياسية والإستراتيجية، 25 فبراير 2009م. [tp;www.contents/17/arrasid.com/index.php/main/index/4](http://www.contents/17/arrasid.com/index.php/main/index/4)
27. عبد الوهاب عثمان شيخ موسى، إفريقيا وتحديات الألفية الثالثة، الطبعة الأولى، الخرطوم، دار مصحف إفريقيا، ص 66.
28. Chabal. P. and J. Daloz. Africa Works: Disorder as Political Institution. Oxford. James Currey, 1999. P. 116
29. سيفرين روجمامو، مرجع سبق ذكره، ص 45.
30. عبد الوهاب عثمان شيخ موسى، مرجع سبق ذكره، ص 102.
31. فرانسيس اوتار وفرانسوا بوليه، في مواجهة دافوس: قراءة في الحركة العالمية ضد العولمة، القاهرة : مركز البحوث العربية، 2001، ص 43.
32. المرجع السابق، ص 87.

33. تادي آنيا، العولمة والسياسة الاجتماعية في أفريقيا: قضايا واتجاهات، القاهرة: مركز البحوث العربية، 1997، ص 103-106.
34. كوامي نسن، «العولمة ومستقبل أفريقيا» في كوامي نسن وتوكوبي كاسونجو، العولمة وأفريقيا، القاهرة: برنامج الدراسات المصرية الإفريقية، 2001، ص 123.
35. المرجع السابق، ص 135.
36. يوسف الصواني، «العولمة والهويات والثقافات القومية»، دراسات: السنة الأولى، العدد الأول، ص 60 وما بعدها، 1998.
- Ali A. Mazrui. Africa in the Shadow of Globalization: the costs and .37  
.benefits. in Africa Unity Lectures. Tripoli. Acarisod. 2001
38. برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، تقرير التنمية البشرية لعام، 2000، ص 21.
39. كوامي نسن، مرجع سبق ذكره، ص 187.
40. عبد الوهاب عثمان شيخ موسى، مرجع سبق ذكره، ص 64.

